الأمـم المتحـدة

S/PV.8875



مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٧٥

الأربعاء، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيدة ترا فونغ نغوين
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

21-27634 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إثيوبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحّب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بهذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على الحالة في إثيوبيا.

في آب/أغسطس، حذرت المجلس من أن كارثة إنسانية تتكشف أمام أعيننا في إثيوبيا (انظر S/PV.8843). ومنذ ذلك الحين، ازدادت الأزمة سوءا. ويحتاج الآن ما يصل إلى ٧ ملايين شخص في تيغراي وأمهرة وعفر إلى المساعدة الغذائية وغيرها من أشكال الدعم في حالات الطوارئ. ويشمل ذلك أكثر من ٥ ملايين شخص في تيغراي، حيث يعيش ما يقدر بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في ظروف شبيهة بالمجاعة.

ولا تزال كميات المعونة الإنسانية التي تصل إلى المنطقة أبعد ما تكون عن المستويات المطلوبة. والخيار الوحيد للنقل البري إلى تيغراي هو عبر ممر عفر، حيث يواجه التنقل قيودا شديدة بسبب نقاط التفتيش الرسمية وغير الرسمية وانعدام الأمن وغير ذلك من العقبات والتحديات. ولم تغير بعض التحسينات الطفيفة – التي نرحب بها – الطابع الأساسي للمشكلة.

ولا تزال هناك عراقيل تحول دون وصول إمدادات الوقود الحيوية، وكذلك الأدوية والمعدات الأساسية. ولا تزال المنظمات الإنسانية تفتقر إلى النقود التي تحتاجها للعمل ودفع رواتب موظفيها. ولا يزال هناك عدم استقرار في توفر الكهرباء. والملايين من الناس محرومون من الوصول إلى شبكات الاتصالات ومن الخدمات الحيوية، مثل الرعاية الصحية. كما أن القتال في أمهرة يشكل عائقا خطيرا آخر أمام وصول المساعدات الإنسانية. ونتيجة لكل هذه الحقائق، فإن العمليات الإنسانية المنقذة للحياة تواجه خطر التوقف.

وينقل زملاؤنا على أرض الواقع إفادات مثيرة للقلق بصورة متزايدة لشهود عيان عن صور المعاناة، بما في ذلك روايات متزايدة عن الوفيات المتصلة بالجوع. وفي المواقع التي أمكن القيام بعمليات فحص وتدقيق فيها، نشهد معدلات حادة من سوء التغذية، تُذكرنا ببداية مجاعة الصومال في عام ٢٠١١.

كما أننا نتلقى تقارير مقلقة للغاية عن حدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ترتكبها جميع الأطراف. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الروايات التي تقشعر لها الأبدان عن أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

وتشارك الأمم المتحدة أيضا بنشاط في تقديم الدعم الإنساني إلى مناطق أخرى من إثيوبيا لديها احتياجات ملحة. ويواجه البلد أزمة إنسانية هائلة تتطلب اهتماما فوريا.

وينبغي أن تركز جميع الجهود بصورة مباشرة على إنقاذ الأرواح وتجنب وقوع مأساة إنسانية ضخمة. ويجعل ذلك الأمر إعلان حكومة إثيوبيا يوم الخميس الماضي عن طرد سبعة من كبار مسؤولي الأمم المتحدة – معظمهم من موظفي المساعدة الإنسانية – باعثا على القلق بوجه خاص. وينبغي أن يكون ذلك الطرد غير المسبوق من دواعي القلق العميق لنا جميعا، لأنه يتصل بلب العلاقات بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وكما جاء في المذكرة الشفوية الموجهة من مكتب الشؤون القانونية إلى بعثة إثيوبيا، والتي جرى إطلاع المجلس عليها قبل أيام قلائل:

> "إن إعلان دولة ما أن موظفا في الأمم المتحدة شخص غير مرغوب فيه، مصحوبا بطلب أو مطالبة بأن ينقل الأمين العام بالتالي ذلك الموظف إلى خارج أراضيها لا يتسق مع

الالتزام الوارد في الميثاق ولا يتسق مع المبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية المكرسة في الميثاق".

إن الإجراءات المتعلقة بهذه المسائل واضحة. وكما جاء في المذكرة الشفوية، إذا كان لدى الحكومة أي مسائل محددة تتعلق بأي فرد، فينبغي إبلاغ الأمم المتحدة بالمعلومات ذات الصلة لتمكين الأمين العام من اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي اتخاذ أي إجراءات مناسبة. وبعبارة أخرى، هناك إجراء رسمي سليم – ولم يتم اتباع هذا الإجراء.

وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بالدور المنوط بها والعمل مع حكومة إثيوبيا ومع الشركاء المحليين والدوليين لدعم ملايين الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في تيغراي وأمهرة وعفر وفي جميع أنحاء البلد، بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢.

وأدعو السلطات الإثيوبية الآن إلى السماح لنا بالقيام بذلك دون عوائق وإلى تيسير عملنا وتمكيننا من الاضطلاع به بالسرعة التي تتطلبها الحالة. وهذا يعني ضمان سرعة إصدار تأشيرات دخول للموظفين القادمين من كيانات الأمم المتحدة وأولئك الذين يعملون لحساب شركائنا حتى نتمكن من زيادة قدرتنا. إن التأخيرات التي شهدناها في الماضي القريب تشكل عقبة أخرى أمام تقديم المعونة الإنسانية بفعالية. ويعني ذلك أيضا معاملة الموظفين داخل البلد بكرامة واحترام، وهم يضطلعون بعملهم الحيوي.

ولا يزال تركيزنا ينصب على كفالة تقديم المساعدة الإنسانية لكل إثيوبي يحتاج إليها. ويجب علينا أن ننقذ الأرواح وأن نستعيد سبل العيش. وأحث الحكومة على السماح بوصول الوقود والأموال ومعدات الاتصالات والإمدادات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى جميع المناطق المحتاجة دون قيود. وأناشد جميع أعضاء مجلس الأمن أن يبذلوا كل ما في وسعهم لدعم تلك الدعوات وأن يتحدوا خلف جهود الأمم المتحدة وشركائها في إثيوبيا.

في آب/أغسطس، دعوت هنا في المجلس إلى اتخاذ إجراءات على عدة جبهات. وكما قلت في ذلك الوقت،

"يجب على جميع الأطراف إنهاء الأعمال العدائية على الفور من دون شروط مسبقة واغتنام الفرصة للتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار؛ ويجب على القوات الأجنبية مغادرة البلد؛ ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية غير المقيد إلى جميع المناطق المحتاجة؛ ويجب احترام العاملين في المجال الإنساني وإعادة تقديم الخدمات العامة." (S/PV.8843، صفحة ٣).

وبات هذا النداء أكثر إلحاحا اليوم. وأي تصعيد آخر للنزاع لن يؤدي إلا إلى جعل الحالة أكثر مأساوية.

لقد وقعت أحداث سياسية هامة في إثيوبيا منذ آخر إحاطة قدمتها لمجلس الأمن في آب/أغسطس. فقبل يومين فقط، تم تنصيب حكومة جديدة لإثيوبيا، بقيادة رئيس الوزراء أبي أحمد. وتنطوي الولاية التي أنيطت بها بموجب الانتخابات على مسؤولية عن توحيد جميع الإثيوبيين والتركيز على المستقبل وإعادة إثيوبيا إلى مكانها كزعيم قوي وموحد ومستقر بين أمم العالم. وأشجع الحكومة التي نُصبت حديثا على استخدام تلك الولاية والعمل بتصميم متجدد على أن تكون حكومة للجميع.

وأرحب بالملاحظات التي أدلى بها رئيس الوزراء لدى تنصيبه والتي تعطي الأولوية لإجراء حوار سياسي جامع بمشاركة كل شرائح المجتمع للتصدي للتحديات المستمرة التي تواجه البلد. وأنوه أيضا بالرسائل العديدة التي وجهها رؤساء الدول الأفريقية والتي تؤكد على ضرورة الوئام والوحدة الوطنية والتنمية والسلام. وأحث جميع الأطراف على ألا تفوت فرصة مبادرة السلام التي أطلقها الاتحاد الأفريقي وممثله السامي للقرن الأفريقي، فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو.

فمن دون السلام، ستشتد التحديات التي تواجه إثيوبيا وستزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي الأوسع نطاقا وخارجها. وعلينا التزام بتجنب هذه النتيجة الوخيمة بأي ثمن. والحوار هو أساس السلام والسلام هو الأساس لتحقيق مستقبل مستقر ومزدهر. فلنعمل جميعا على تأمين ذلك المستقبل لجميع الإثيوبيين وشعوب المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الهامة وحسنة التوقيت التي قدمها اليوم.

لقد انضمت أيرلندا إلى الآخرين في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لأننا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج علنا مسألة طرد قيادة الأمم المتحدة مؤخرا من إثيوبيا. فهذا الطرد مشين بشكل خاص في سياق التدهور المستمر للحالة الإنسانية في شمال إثيوبيا، وهو ما لا يمكن تبريره أو تجاهله.

وفي جلسة مغلقة عقدت يوم الجمعة، أخبرنا وكيل الأمين العام مارتن غريفيث أن ٥,٢ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وأن ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظروف أشبه بالمجاعة في تيغراي. ويعاني ٨٠ في المائة من الحوامل والمرضعات من سوء التغذية الحاد. ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن معدلات سوء تغذية الأطفال مماثلة لتلك المسجلة في بداية مجاعة الصومال في عام ٢٠١١.

ولنكن واضحين بشأن ما يعنيه ذلك. إن الأطفال الإثيوبيين يتضورون جوعا. والناس يموتون لأنهم لا يستطيعون الحصول على الغذاء أو الماء أو الرعاية الصحية الأساسية. وهذه ليست حالة ناجمة عن كارثة طبيعية. إنما سببها مَن يواصلون اختيار طريق الحرب. ويؤدي الحصار الفعلي المستمر المفروض على تيغراي، بما في ذلك الجهود الممنهجة لمنع وصول الأدوية والإمدادات الطبية إلى المنطقة، إلى فقدان الأرواح. ومع امتداد النزاع إلى منطقتي أمهرة وعفر المجاورتين، تنتشر الأزمة الإنسانية. وفي ظل هذه الظروف، نحتاج إلى استجابة إنسانية متناسبة بكامل طاقتها، تصل إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة والحماية في شمال إثيوبيا وفي جميع أنحاء البلد بلا عوائق.

إن قرار الحكومة الإثيوبية بطرد كبار موظفي الأمم المتحدة يقوض علاقة عملها مع الأمم المتحدة بينما هي في أشد الحاجة إليها. وكما أوجز الممثل السامي للاتحاد الأوروبي يوم الإثنين، فإن ذلك الأمر ينطوي على خطر زيادة إضعاف الجهود الرامية إلى تقديم الإغاثة لملايين الإثيوبيين المحتاجين في وقت تواجه فيه منظمات المعونة بالفعل عقبات خطيرة في تنفيذ ولاياتها.

وتعرض الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والاستهداف المستمر للعاملين في المجال الإنساني جميع الأعمال الإنسانية في البلد للخطر، وهما أمران غير مقبولين. ويكفل صون المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية وصول المعونة حينما وحيثما تمس الحاجة إليها. وكما فعل أعضاء المجلس الآخرون سابقا، أدعو جميع أطراف النزاع إلى عدم تسييس المعونة الإنسانية.

لقد أوضح لنا الأمين العام عندما اجتمعنا آخر مرة (انظر S/PV.8843) وفي رسالته الأخيرة إلى المجلس أن النزاع في إثيوبيا يخرج عن نطاق السيطرة. وتم تحذيرنا من ذلك منذ أشهر. وما فتئت أيرلندا، وهي صديق قديم لإثيوبيا، توجه الانتباه إلى الحالة وعواقبها الحتمية على شعب إثيوبيا منذ انضمامنا إلى المجلس. وقد اختتمنا آخر اجتماع لنا مع الأمين العام بالاتفاق على ضرورة إعطاء فرصة للدبلوماسية الهادئة. وعلى الرغم من هذه الجهود، ما زلنا نتلقى تقارير عن لغة تحريضية تحط من الكرامة الإنسانية. وكما قال الأمين العام اليوم، فإن أي تصعيد آخر للنزاع لن يؤدي إلا إلى جعل الحالة أكثر مأساوية.

وما زلنا نتلقى تقارير عن ارتكاب فظائع وأعمال عنف جنسي فيما يتصل بالنزاع وعن الحرمان من الحصول على المعونة الإنسانية وعن هجمات على العاملين في المجال الإنساني، قد تصل إلى حد جرائم الحرب. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات. وقبل أن نرى المأساة تزداد سوءا والمزيد من الشباب يفقدون حياتهم بلا داع نتيجة الحرب، يجب على جميع الأطراف أن تُسلم بأنه لا يمكن أن يكون ثمة أي حل عسكري للأزمة.

واسمحوا لي أن أكرر المطالب الرئيسية الثلاثة التي يطرحها الكثيرون منا هنا في المجلس.

أولا، نطلب من جميع أطراف النزاع أن تكفل فورا إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وآمنة ودون عوائق، كما يقضي بذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب أن ينتهي الحصار المفروض على تيغراي الآن ويجب استعادة الخدمات الأساسية. ولا يمكن فرض قيود على كميات الأغذية والأدوية والوقود لتغطي جزءا صغيرا من الاحتياجات فحسب. ومن دون اتخاذ إجراءات فورية ومكثفة، فإن أهوال الوفيات الجماعية الناجمة عن القرارات السياسية ستجتاح أجزاء من إثيوبيا مرة أخرى بشكل مأساوي.

ثانيا، نريد جميعا أن نرى وقفا فوريا للأعمال العدائية بين جميع أطراف النزاع وندعوها إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار. كما يتعين على القوات الإريترية الانسحاب من إثيوبيا.

ثالثا، ثمة حاجة إلى حل سياسي للأزمة في تيغراي، فضلا عن إجراء حوار وطني جامع بقيادة إثيوبية يعزز وحدة إثيوبيا.

والاتحاد الأفريقي له دور حاسم في الانخراط مع جميع الأطراف، ودعم جهود الوساطة، ومساعدة إثيوبيا في إيجاد حل للأزمة في نهاية المطاف. وتتطلع أيرلندا إلى الاستماع إلى آخر المستجدات من ممثل الاتحاد الأفريقي السامي للقرن الأفريقي، السيد أوباسانجو، في أقرب فرصة متاحة.

في الختام، لدى حكومة إثيوبيا فرصة تاريخية، بل وفي الواقع ولاية جديدة، لتحويل المسار نحو السلام وتوجيه البلد مرة أخرى إلى طريق الأمل الذي كان قائما قبل بضع سنوات فقط. إننا نقترب من الذكرى السنوية الأولى للنزاع. وهو يجب أن يتوقف. لقد حان الوقت لكي يحقق قادة إثيوبيا السلام والوحدة والازدهار الذي يستحقه كل الشعب الإثيوبي. فالبديل هو نزاع كارثي ومطول وموسع يهدد بنسف طموح إثيوبيا في مستقبل مزدهر وسلمي. فلا يمكننا ببساطة أن نفوت هذه الفرصة.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. إننا نؤيد تماما البيانين اللذين أصدرهما اليوم ويوم الخميس الماضي (SG/SM/20944) والرسالة التي بعث بها إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

إن إستونيا تدين بشدة قرار حكومة إثيوبيا بطرد سبعة من مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم مسؤولون في مجالي العمل الإنساني وحقوق الإنسان. إن هؤلاء الموظفين مسؤولون عن العمل الذي لا يُقدر بثمن والصعب المتمثل في إيصال المعونة المنقذة للحياة إلى إثيوبيا ومساعدة الشعب الإثيوبي على مواجهة كارثة إنسانية مستمرة ومن صنع الإنسان. إن من الضروري السماح فورا باستئناف العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في إثيوبيا بكامل طاقتها.

تسترشد عمليات الأمم المتحدة الإنسانية بمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية، وهي تحظى بكامل ثقتنا. إن أي اتهامات ضد العاملين في الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية بانتهاك تلك المبادئ ينبغي أن تكون مصحوبة بأدلة واضحة. وهناك عملية إجرائية للتعامل مع أي شواغل من هذا القبيل، والتي لم يتم اتباعها. إن طرد موظفي الأمم المتحدة من إثيوبيا يقوض الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية ويزيد من تعريض مهام العاملين في مجال المعونة الإنسانية للخطر في شمال إثيوبيا، حيث يواجهون بالفعل أعمال عنف ومضايقات.

وعلى جميع أطراف النزاع التزام بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة من النزاع وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي. إننا نحث حكومة إثيوبيا على اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان استمرار وصول قوافل المعونة إلى تيغراي، واستعادة الخدمات العامة في المنطقة، والسماح بدخول الوقود والغذاء والإمدادات الطبية. إن دخول ١١ في المائة فقط من المعونة اللازمة إلى المنطقة هو أمر غير مقبول.

في الوقت نفسه ندعو قوات تيغراي إلى وقف هجومها في منطقتي أمهرة وعفر المجاورتين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية لمئات الآلاف من المشردين. علاوة على ذلك، نؤكد أهمية إنهاء التحقيق المشترك في

الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان، ولا سيما ضد العاملين في مجال حقوق الإنسان. إن التقارير المستمرة عن هذه الانتهاكات والإساءة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان تبعث على بالغ القلق، ويجب ضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات.

وأخيرا، أكرر أنه لا يوجد حل عسكري في تيغراي. إن مجلس الوزراء المعين حديثا في إثيوبيا لديه تفويض من الشعب والتزام بالتوصل إلى حل سريع وسلمي للصراع وأيضا بضمان ألا يموت أبناء إثيوبيا جوعا. إنني أحث الطرفين على الوقف الفوري للأعمال القتالية، وضمان حماية المدنيين، وتقليل العواقب الإنسانية للصراع الدائر إلى أدنى حد. وينبغي أن تتبع ذلك عملية سياسية شاملة وموثوقة، وذلك من أجل المصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، نعيد أيضا التأكيد على دور الاتحاد الأفريقي ونشجع استمرار انخراطه في هذه الأزمة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أشكر الأمين العام على حضوره بيننا اليوم وعلى إحاطته. وأثني على التزام موظفي الأمم المتحدة المنتشرين في إثيوبيا.

في ضوء حالة الطوارئ الإنسانية، تتوقع فرنسا أن تتعاون السلطات الإثيوبية بالكامل مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين. وتدين فرنسا قرار الحكومة الإثيوبية باعتبار سبعة من مسؤولي الأمم المتحدة أشخاصا غير مرغوب فيهم. وستواصل فرنسا والاتحاد الأوروبي دعم السكان المدنيين الذين تضرروا بشدة من النزاع، كما تشهد على ذلك مساهماتهما المالية في الاستجابة الإنسانية في شمال البلد وكذلك الجسر الجوي الإنساني، الذي أقامه الاتحاد الأوروبي وفرنسا وإيطاليا.

إن هذا الدعم يعني أن الأمم المتحدة وجميع العاملين في المجال الإنساني سيتمكنون من العمل بأمان تام مع الاحترام الكامل للامتثال للمبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي. تدعو فرنسا السلطات الإثيوبية إلى ضمان وصول جميع العاملين في المجال الإنساني إلى المساعدة الإنسانية بالكامل والوفاء بالتزاماتها. ولن نتسامح مع أي شكل من أشكال التخويف أو العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. إن رفع الحصار الحالي شرط أساسي لأي حل للنزاع الجاري.

وفي هذه الحالة كما في حالات أخرى، الحل السياسي وحده هو ما سيتيح إنهاء الأزمة. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما النقاط الثلاث التي أشار إليها الأمين العام اليوم. إن وقف إطلاق النار أمر حاسم للاستجابة لحالة الطوارئ وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى تسوية. وتدعو فرنسا مرة أخرى إلى انسحاب القوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية، ولا سيما من غرب تيغراي، انسحابا يمكن التحقق منه ومراقبته. وفي المقابل، ندعو قوات تيغراي إلى القيام بمبادرات حسن نية والانسحاب إلى داخل الحدود الإقليمية لتيغراي. ويجب التوصل في النهاية إلى حل وسط في إطار الدستور مع قوات أمهرة بشأن النزاع الحدودي بين المنطقتين.

ولا يمكن تحقيق المصالحة دون مكافحة الإفلات من العقاب. تتطلع فرنسا إلى تقرير التحقيق المشترك الذي تجريه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، المقرر نشره في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحيط علما بتعهد الحكومة الإثيوبية بتحديد هوية مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومحاكمتهم.

أخيرا، ستدعم فرنسا جميع الجهود الرامية إلى الحوار الذي يهدف إلى الحفاظ على وحدة إثيوبيا وسلامتها الإقليمية. وتحيط فرنسا علما بالتزام رئيس الوزراء بتنظيم حوار وطني شامل، وندعوه إلى البدء به في أقرب وقت ممكن. وتؤيد فرنسا أيضا جهود الرئيس أوباسانجو، الذي سيتم استقباله غدا في باريس. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة الدولية، بدءا بالأمم المتحدة، على تقديم كل الدعم اللازم لتحقيق النجاح.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد صُدمنا يوم الجمعة بطرد إثيوبيا لسبعة من مسؤولي الأمم المتحدة، ونشعر اليوم بالاستياء الشديد لعدم تراجع إثيوبيا عن ذلك القرار الذي لا مسوغ له. إن الأزمة الإنسانية في إثيوبيا التي هي من صنع الإنسان تزداد سوءا يوما بعد يوم، وعلى الأرجح أن المجاعة بالفعل تترسخ. وفي هذا السياق، فإن طرد مسؤولين أساسيين في الأمم المتحدة – قادة رئيسيين في العمل الإنساني – هو أمر يبعث على القلق الشديد.

ومن غير المقبول أن تختار إثيوبيا عرقلة العمل الهام لمنظمات بالغة الأهمية في الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة تقدم معونة منقذة للحياة إلى أشخاص هم في أمس الحاجة إليها – بنزاهة وفي جميع أنحاء إثيوبيا. والأمم المتحدة ليست طرفا في النزاع في إثيوبيا. بل الأمر عكس ذلك، فالنرويج تؤمن إيمانا راسخا بحياد الأمم المتحدة وموظفيها ومهنيتهم. ونحن ثابتون في دعمنا للأمم المتحدة، ونود أن نكرر طلبنا بأن تتراجع إثيوبيا فورا عن طرد الموظفين السبعة.

ولإنهاء الحالة الإنسانية الكارثية في تيجراي، يجب على السلطات الإثيوبية الاتحادية وجبهة تحرير شعب تيجراي وغيرهما من الجهات الفاعلة المسلحة أن تكفل وصول المعونة الإنسانية إلى المنطقة بسرعة وأمان ومن دون عوائق. ويجب عليها أن تبذل قصارى جهدها لتيسير عمل المنظمات الإنسانية وموظفيها، وأن تحترم القانون الدولي الإنساني احتراما تاما بتوفير الأمن للعاملين في المجال الإنساني.

ونشجب التعليقات المهينة المستمرة التي تصدر بحق الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ف هذا الخطاب البغيض خطير ويعرض الأرواح للخطر. ويتضرر من هذه الحالة أشد الناس ضعفا، بمن فيهم أولئك الذين يواجهون المجاعة والمشردون، وفي أغلب الأحيان، النساء والأطفال. إن منع وصول المساعدات الإنسانية أثناء النزاع هو، بالفعل، أحد الانتهاكات الخطيرة الستة ضد الأطفال. فلا بد من الرد على ذلك.

وكذلك تدين النرويج بأشد العبارات ما ورد في التقارير من قتل للمدنيين واستخدام واسع النطاق ومنهجي للعنف الجنسي والجنساني. ويجب توثيق جميع الفظائع والانتهاكات المزعوم ارتكابها من قبل جميع الأطراف والتحقيق فيها. فالمساءلة عن هذه الأعمال أمر حاسم للمنع والردع والعدالة للضحايا والناجين.

وتؤيد النرويج بقوة تعيين الرئيس السابق أوباسانجو ممثلا للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي، ونطلب من الأطراف أن تتعاون بنشاط مع الممثل السامي. وينبغي لمجلس الأمن، كحد أدنى، أن يكون واضحا في دعمه لمساعيه وأن يوحد دعمه للأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية وموظفيها. وإن لم نتمكن من القيام بذلك، فقد فشلنا.

يجب أن نعبر بصوت واحد وعلى وجه السرعة دعما لذلك، إلى جانب وقف فوري لإطلاق النار وحوار سياسي ووصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المحتاجين وإلغاء فوري لطرد موظفي الأمم المتحدة السبعة.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأبدأ بالإشادة بموظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم الذين يعملون بلا كلل لإيصال المعونة الإنسانية وتقييم الاحتياجات وتلبيتها على أساس محايد ونزيه. وأعتقد أننا نتفق جميعا على أنه ينبغي عدم تسييس أنشطتهم المنقذة للحياة، وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل كل جهد ممكن لدعم وتيسير عملهم.

ولهذا السبب، فإن المملكة المتحدة، مثلها مثل العديد من شركاء إثيوبيا، تشعر بخيبة أمل عميقة إزاء قرار حكومة إثيوبيا طرد سبعة من مسؤولي الأمم المتحدة. ويتضح القلق الدولي إزاء ذلك من حقيقة أن أكثر من ٤٠ بلدا شاركت بسرعة في بيان مشترك صادر عن المملكة المتحدة في مجلس حقوق الإنسان في جنيف في ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وكما سمعنا وشاهدنا، فإن الحالة الإنسانية في إثيوبيا حرجة. وقد كان موظفو الأمم المتحدة الذين طردوا يستجيبون لاحتياجات سكان شمال إثيوبيا المتزايدة بشكل حاد. وقد زار المبعوث الخاص للمملكة المتحدة لمنع المجاعة والشؤون الإنسانية إقليمي تيجراي وأمهرا الأسبوع الماضي وشاهد بشكل مباشر جهود الأمم المتحدة للاستجابة لتلك الطوارئ. وسيكون لإبعاد موظفي الأمم المتحدة الرئيسيين أثر مباشر على قدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية.

وللأسف، فإن هذه ليست العقبة الوحيدة أمام إيصال المعونة إلى شمال إثيوبيا. وأود أن أكرر دعوتنا العاجلة إلى جبهة تحرير شعب تيجراي لوقف حملتها العسكرية والتصرف بما يحقق المصالح الفضلى للناس العاديين في تيجراي. وبالمثل، أكرر دعوتنا إلى الحكومة

الاتحادية للعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لإزالة جميع الحواجز التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية.

وكما سمعنا من قبل، يجب أن يشمل ذلك اتخاذ إجراء عاجل لاستعادة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية في تيجراي والتمكين من إيصال الأغذية والوقود والتعجيل بإصدار التأشيرات لموظفي الاستجابة الإنسانية. إن الوقت عامل جوهري. فلا بد من تحرك آلاف الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية والأدوية وملايين اللترات من الوقود إلى تيجراي من أجل تجنب الوفيات على نطاق كارثي قبل نهاية هذا العام.

وأخيرا، نعلم أنه لن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. وقد حان الوقت لوقف القتال وكما حث الأمين العام، حان الوقت للبدء في إجراء محادثات. وقد رحبنا بقرار الاتحاد الأفريقي تعيين فخامة الرئيس السابق السيد أوباسانجو مبعوثا في آب/أغسطس. وأكرر دعمنا الكامل له وللاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في عملهم لإنهاء هذا النزاع المأساوي ومساعدة المحتاجين.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على الإحاطة التي قدمها لنا بعد ظهر اليوم.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تضامننا ودعمنا للأمم المتحدة خلال هذا الوقت العصيب وهي تعمل على إنقاذ الأرواح. لقد طالبنا بهذه الجلسة العاجلة اليوم نظرا للأحداث التي وقعت خلال الأسبوع الماضي. إن طرد الحكومة الإثيوبية المتهور لسبعة مسؤولين رئيسيين في الأمم المتحدة، بمن فيهم رئيس اليونيسيف ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومسؤول رفيع المستوى من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إهانة لمجلس الأمن والأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء، وكذلك لمبادئنا الإنسانية المشتركة.

فليس هناك ما يبرر عمل حكومة إثيوبيا - على الإطلاق. كما إن حكومة إثيوبيا لم تتبع الإجراءات السليمة للفت الانتباه إلى شواغلها، كما سمعنا من الأمين العام اليوم. فما هو المبرر لطرد جهة تنسيق الأمم المتحدة المسؤولة عن كفالة إيصال المساعدات الغذائية والإنسانية إلى من يحتاجون إليها؟ وما هو المبرر لطرد جهة تنسيق الأمم المتحدة لرفاه الأطفال في إثيوبيا؟ لا مبرر البتة. وكما أوضح الأمين العام، لا يمكن اعتبار موظفي الأمم المتحدة أشخاصا غير مرغوب فيهم.

فالأمم المتحدة نزيهة. والأمم المتحدة محايدة. وفي إثيوبيا، تقدم المساعدة المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والدواء والمياه وإمدادات الصرف الصحي، إلى جميع من هم في أمس الحاجة إليها. وتجري تحقيقات هامة في مجال حقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان. فيجب السماح لموظفي الأمم المتحدة المبعدين من إثيوبيا بالعودة فورا. فعملهم عاجل، ويحاول بعض هؤلاء الموظفين العموميين المتفانين وقف المجاعة قبل فوات الأوان.

ويأتي الطرد غير المسبوق لموظفي الأمم المتحدة أولئك في سياق نمط من العقبات المتصاعدة. ففي يوليو/تموز، اعتقل فريق من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة لمجموعة مديري برامج الطوارئ من المقر أثناء محاولته القيام ببعثة تقييم في تيجراي. وأوقفت عن العمل بعد ذلك بوقت قصير ثلاث منظمات غير حكومية. إن هذه الأعمال مرتبة بغرض الترهيب والإخراس. ولكنها لن تحقق ذلك الهدف؛ وبدلا من ذلك، تدفع الأهالي الجوعى إلى حافة الهاوية. إن الظروف في إثيوبيا اليوم أشبه بتلك التي كانت سائدة في الصومال في عام ٢٠١١ خلال بداية المجاعة. إننا نتذكر تلك المجاعة برعب. فقد لقى أكثر من ٢٥٠ ألف شخص حتفهم بالرغم من التحذيرات. لكن ما كان لذلك أن يحدث. لا ينبغي للمجاعة أن تحدث على الإطلاق، وينبغي ألا يحدث الجوع.

ويمكن لحكومة إثيوبيا أن تختار عكس مسارها بشأن طرد موظفي الأمم المتحدة، ويمكن لجميع أطراف النزاع أن تيسر فورا إيصال المعونة الإنسانية بشكل كامل ومن دون عوائق.

وإذا ظلت هذه الدعوات إلى السماح بإيصال المساعدة الإنسانية لا تلقى آذانا صاغية، فيجب على مجلس الأمن أن يتصرف. ويمكننا

أن نضمن السماح للأمم المتحدة بإيصال المعونة بشكل محايد. وينبغي أن ننظر فورا في جميع الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك قرار لمجلس الأمن، لتيسير ذلك، بهدف إنقاذ الأرواح وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وشواغلنا بشأن الحالة في إثيوبيا تتجاوز هذه الأزمة الإنسانية المباشرة. فقبل ثلاث سنوات، كنا نتحدث عن إثيوبيا باعتبارها واحدة من أسرع البلدان نموا في أفريقيا، مليئة بالوعود وعلى أعتاب تحول اقتصادي وسياسي كبير. وقبل أقل من عام، كان الوضع الحالي سيكون عبارة عن إجراء لإنفاذ القانون لمدة أسبوعين. والآن نسمع روايات مروعة لا حصر لها عن استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب وعن العنف ضد المدنيين وعن استخدام الجوع كأداة من أدوات الحرب وعن مجاعة تلوح في الأفق وعن طرد موظفي الأمم المتحدة، بينما يقتل الإثيوبيون الإثيوبيين بالآلاف كل يوم.

ويمتد النزاع إلى منطقتي أمهرة وعفار، مما يثير المزيد من عدم الاستقرار والاحتياجات الإنسانية. وكما قال الأمين العام في رسالته إلينا هذا الأسبوع، فإن هذا النزاع يخرج عن نطاق السيطرة. وهذا هو المسار الذي يختاره زعماء إثيوبيا: الانضمام إلى نادي أكثر البلدان عزلة في المجتمع الدولي وخذلان شعوبهم.

وقد دعت الولايات المتحدة مرارا الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وكذلك الميليشيات الإقليمية المرتبطة بهما، إلى وقف القتال الآن والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والتحرك نحو وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض فورا ودون شروط مسبقة. وينبغي للمجلس تقديم الدعم الكامل لهذه الجهود أيضا.

ولا يزال هناك أمل. ولم يفت الأوان بعد لوقف هذا الانحدار. وتعتقد الولايات المتحدة أنه يجب أن يكون هناك حل سياسي لهذا النزاع. ونحن نستثمر بكثافة في الجهود الدبلوماسية، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والمنطقة، لمعالجة هذه الأزمة وإنهاء المذبحة. ونعتقد أيضا أنه لن يكون هناك سلام دائم في إثيوبيا، ولن يتحقق مشروع البلد الأوسع نطاقا المتمثل في التجديد الديمقراطي والاقتصادي، إلى أن يتم إجراء حوار أوسع، حوار يشمل جميع الإثيوبيين، بشأن مستقبل دولتهم.

ولذلك، فإن جلسة اليوم تمثل خطوة هامة نحو معالجة الأزمة المباشرة والأوسع نطاقا في إثيوبيا، ولكنها لا يمكن أن تكون الأخيرة. ولا يخطئن أحد: إن مصداقية مجلس الأمن على المحك في هذا الصدد. يجب أن نتخذ الإجراءات المناسبة، يجب أن نتخذ جميع الإجراءات المناسبة، للحفاظ على سلامة المدنيين، وتعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وإيصال الإغاثة الإنسانية إلى الإثيوبيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويجب علينا جميعا أن ندعو حكومة إثيوبيا إلى التراجع فورا عن قرار الطرد.

عامل الوقت عامل جوهري. فهناك أرواحٌ على المحك. وإذا كان هناك أي لحظة للتحرك والقيام بواجبنا، فإن هذه اللحظة هي الآن.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، النيجر وتونس وكينيا، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١) بشأن هذه الأزمة الهامة في أفريقيا.

وأشكر الأمين العام على إحاطته وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لإثيوبيا.

نجتمع اليوم ردا على قرار الحكومة الاتحادية لإثيوبيا بإعلان سبعة من موظفي الأمم المتحدة العاملين في إثيوبيا بوصفهم أشخاصا غير مرغوب فيهم. وفي ضوء الشواغل السابقة، أعربنا عن الدعوة إلى تحقيق أقصى قدر من إمكانية الوصول من أجل تمكين إيصال المعونة الإنسانية إلى الإثيوبيين المحتاجين، ولاحظنا مع القلق الإخطار المتعلق بالأشخاص غير المرغوب فيهم. ونقول هذا مع الفهم الكامل للواجبات والالتزامات التي يجب على جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني احترامها في أداء عملها.

ومع ذلك، فإن مخاطر حدوث مجاعة واسعة النطاق، والتي تمنعها إلى حد كبير المعونة التي تقدمها المنظمات التي ينتمي إليها الأفراد المطرودون، تثير شواغل خطيرة. وحتى في إطار حقوقها السيادية، ينبغي للحكومات أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي

الإنساني والقانون المحلي الإنساني. إن حقوق الشعب الإثيوبي في تلقي المعونة في هذه الحالة الطارئة العصيبة هي حقوق ذات طابع أخلاقي وقانوني رفيع.

ونحث بقوة الحكومة والأمم المتحدة على بذل كل جهد لحل أي خلافات والعودة إلى كفالة إيصال المعونة إلى الإثيوبيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي النظر بشكل واف في الشواغل المتعلقة بالأفراد المطرودين استنادا إلى أدلة مؤكدة وفي إطار حوار صريح وحقيقي بين الحكومة الإثيوبية والأمم المتحدة. وقد لا تكون مناقشة هذه المسائل علنا خطوة بناءة في الظروف الراهنة، كما أنها لن تخفف من معاناة السكان المتضررين من النزاع في شمال إثيوبيا.

فالجهود الدبلوماسية الهادئة، التي يضطلع بها من خلال الحوار البناء بين الأمم المتحدة وإثيوبيا، هي أفضل خيار لنا لمعالجة هذه المسألة. وفي غضون ذلك، نعتقد أنه يجب إعطاء الأولوية لاستمرار وصول المساعدة الإنسانية بدون عوائق للمحتاجين في شمال إثيوبيا. ونرحب بتجديد الجانبان للالتزامات في هذا الصدد.

ومع وجود حكومة شكلت حديثا في إثيوبيا، نؤكد من جديد أن الحوار السلمي والديمقراطية هما أفضل الآليات لحل الخلافات السياسية الخطيرة. واليوم، لا يسعنا إلا أن نعود إلى هذا الموقف، ملاحظين، بألم يماثل ألم أخواننا الأفارقة، معاناة إخواننا وأخواتنا الإثيوبيين في تيغراي وأماكن أخرى من البلد.

ولذلك، فإن الأولوية القصوى في هذه المرحلة هي إعلان وقف فوري لإطلاق النار لإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية من دون قيود إلى السكان المتضررين وإعادة توفير الخدمات العامة في جميع مناطق النزاع. كما نعترف ونرحب بالجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة منذ بداية النزاع لإيصال المعونة الإنسانية وتعزيز الوصول الإنساني. ونشدد على ضرورة مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إيصال المساعدة الإنسانية بدون عوائق، ونشجع بقوة السلطات الإثيوبية على الوفاء بجميع التزاماتها في ضمان الوصول الإنساني إلى المحتاجين.

وتسلم مجموعة ٣+١ بالدور الهام الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وهو دور ينبغي دعمه. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وينبغي لها أيضا أن تكفل احترام وحماية جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، على النحو الذي أكده القراران ١٥٠٢ (٢٠٠٣) و ٢١٧٥ (٢٠١٤).

وفي الوقت نفسه، نؤكد التزام جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها بمراعاة واحترام قوانين البلد الذي يعملون فيه، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم التدخل. وعلاوة على ذلك، نؤكد على أهمية أن تتقيد المنظمات الإنسانية بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الحياد والنزاهة والإنسانية في أنشطتها الإنسانية، مع الاحترام الكامل لسيادة الدولة المضيفة واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

والحالة الإنسانية في شمال إثيوبيا هي جزء من أزمة أكبر بكثير وأكثر تعقيدا بدأت تتكشف، مع احتمال أن تكون لها تداعيات إقليمية قد تهدد السلام والأمن في إثيوبيا وخارجها. ومع اتساع نطاق الأعمال العدائية لتشمل منطقتي أمهرة وعفار، من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذه الأزمة وأن حمل السلاح لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع.

ولذلك، تدعو مجموعة الـ ٣+١ جميع الأطراف الإثيوبية إلى وقف الأعمال العدائية والدخول في مناقشات بغية التوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار يمهد الطريق لإجراء حوار شامل للجميع بقيادة إثيوبيا وتحقيق المصالحة الوطنية.

كما ندعو بقوة إلى انسحاب جميع القوات غير الإثيوبية من تيجراي ومغادرة جميع الميليشيات الوافدة من الولايات الاتحادية المجاورة. ويقوم الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في مساعدة الإثيوبيين في جهود المصالحة التي يبذلونها حتى يتمكنوا من حماية وحدتهم وسلامة أراضيهم واستعادة مركز إثيوبيا بوصفها مرتكزا للسلام والاستقرار الإقليميين.

وفي هذا الصدد، نؤيد المشاركة النشطة من جانب فخامة الرئيس أوباسانجو، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمنطقة القرن الأفريقي، في تعزيز السلام والأمن في المنطقة من خلال الحوار السياسي، ولا سيما في إثيوبيا. وندعو جميع أصحاب المصلحة والشركاء الدوليين إلى تقديم كل دعم ممكن للممثل السامي وإتاحة الحيز اللازم للقارة لحل تحدياتها بدعم من المجتمع الدولي.

وفي الختام، نؤكد من جديد، نحن أعضاء مجموعة ٣+١، احترامنا لسيادة إثيوبيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية والتزامنا بذلك. ونعرب عن تضامننا مع هذا البلد الشقيق في هذه اللحظة العصيبة في سعيه إلى السلام والاستقرار. ونأمل أن تضع الحكومة الجديدة الأسس لبداية جديدة، لا سيما من خلال المضي قدما في الحوار الوطني القوي بشأن السلام والتماسك والتنمية والوحدة في إطار التنوع.السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. وأرحب بحضور الممثل الدائم لإثيوبيا، السفير تاي أتكسيلاسي آمدي، في جلسة اليوم.

في الوقت الحاضر، تتزايد الاحتياجات الإنسانية في منطقة تيجراي. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي والتشريد من المشاكل الحادة. وقد تغلب العاملون في مجال المساعدة الإنسانية التابعون للأمم المتحدة على مختلف التحديات، وقاموا بإيصال الإمدادات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى العديد من الإثيوبيين. وتقدر الصين هذه الجهود.

وينبغي للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية الدولية أن تتقيد بالمبادئ التوجيهية للإغاثة الإنسانية، وأن تساعد إثيوبيا على زيادة قدراتها على الاستجابة الإنسانية، وأن توسع نطاق جهود الإغاثة وتمنع تدهور الحالة. وندعو المجتمع الدولي إلى توفير تدفق مستمر للموارد إلى الحكومة الإثيوبية لسد الفجوة الإنسانية في أقرب وقت ممكن وضمان وصول المعونة إلى جميع المحتاجين.

ويشكل النزاع المسلح تحديات كبيرة للعمليات الإنسانية. وقد لاحظنا أن الحكومة الإثيوبية تضطلع بجدية بالمسؤولية الرئيسية عن تقديم المساعدة الإنسانية، وقد بدأت عمليات الإغاثة لديها بشكل استباقي. كما تستجيب الحكومة بنشاط لشواغل الوكالات الإنسانية الدولية. وقد بذلت جهود هائلة في هذا الصدد. وبناء على طلب الوكالات الإنسانية، بسطت الحكومة الإثيوبية الإجراءات الإدارية في مناسبات متعددة، وخفضت عدد نقاط التفتيش، وعززت النقل البري والجوي، وسمحت للوكالات الإنسانية بإيصال معدات الاتصال إلى مناطق النزاع. وأسهمت تلك التدابير في توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية وكفالة إيصال إمدادات الإغاثة، وينبغي التنويه بتلك الجهود.

وتأسف الصين للخلافات بشأن موظفي الأمم المتحدة السبعة العاملين في المجال الإنساني، وتحيط علما بالمواقف والشواغل التي أعربت عنها الحكومة الإثيوبية والأمم المتحدة. ونعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى حل إلا من خلال الحوار والتشاور. والأولوية الآن هي المشاركة في دبلوماسية هادئة من أجل منع الجمود. ونشجع الجانبين على الاستمرار في التواصل وتبادل المعلومات بشكل كامل والعمل معا للبحث عن حل وتجنب تقويض الثقة المتبادلة والتعاون. وينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ مناخا مواتيا للتسوية عن طريق الحوار.

وقد تم تنصيب حكومة جديدة في إثيوبيا. وتعرب الصين عن ترحيبها ودعمها للحكومة الإثيوبية في جهودها المتواصلة لتحقيق الوحدة الوطنية وصونها، وتعزيز الحوار السياسي والعمل الجماعي لبناء مستقبل أكثر إشراقا للبلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى إثيوبيا مع احترام سيادة البلد وامتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني .

وتؤيد الصين الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية وترحب بالمساعي الحميدة للرئيس السابق أوباسانجو بصفته الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمنطقة القرن الأفريقي. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز التعاون والقيام بدور مشترك بناء في تعزيز السلام والمصالحة في جميع أنحاء إثيوبيا.

وأود أيضا أن أشير إلى أن الجزاءات الانفرادية التي فرضتها بعض البلدان على إثيوبيا وإريتريا تشكل انتهاكا للقانون الدولي والقواعد

الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية ولن تؤدي إلا إلى تعطيل التسوية السياسية. ولذلك ينبغي رفع هذه الجزاءات في أقرب وقت ممكن.

السيد تيرومرتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته وعلى تقييمه للحالة الإنسانية في إثيوبيا. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لإثيوبيا، السفير تاي أتكسيلاسي آمدي، في جلسة الإحاطة اليوم.

لقد تأثرت الحالة الإنسانية في شمال إثيوبيا على نحو سلبي بسبب النزاع المستمر الذي بدأ في نوفمبر ٢٠٢٠. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الانفرادي الذي أعلنته الحكومة الإثيوبية لتيسير تقديم المعونة الإنسانية إلى السكان المتضررين، استمر القتال خلال الأشهر الأخيرة وتوسع نطاقه ليشمل مناطق تيجراي المجاورة. ولا يزال السكان الإثيوبيون، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن، يعانون من النزاع الدائر. وفي هذه الحالة الصعبة، قدمت الوكالات الإنسانية، بقيادة الأمم المتحدة، الإغاثة للسكان. وسيظل الجزء الشمالي من إثيوبيا بحاجة إلى تدفق مستمر من الإمدادات الإغاثة الإنسانية في الأشهر المقبلة.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع التقدير عمل العاملين في المجال الإنساني والوكالات الإنسانية. بيد أن الطرد المؤسف لكبار موظفي الأمم المتحدة الذين ينسقون المساعدة الإنسانية يمكن أن يؤثر سلبا على الحالة الإنسانية. ولذلك، من المهم تهدئة الحالة عن طريق التواصل والحوار.

وعلى الرغم من عدم علمنا بالظروف التي أدت إلى التطورات الأخيرة، فإننا نرى أن المبادئ التأسيسية للمساعدة الإنسانية – الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال – ينبغي أن توجه دائما العمل الإنساني. وينبغي أيضا أن يراعي مقدمو المساعدة الإنسانية والعاملون في المجال الإنساني الحالة في الميدان وأن يلتزموا بتلك المبادئ، خاصة عندما تواجه الدولة المضيفة حالة سياسية وعسكرية معقدة داخليا.

وقد أحطنا علما بالتقارير التي تفيد بتحويل المساعدات الإنسانية من جانب الجماعات المسلحة وغيرها. وينبغي التحقيق في هذه الحوادث واتخاذ تدابير تصحيحية. ومن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها العمل عن كثب مع حكومة إثيوبيا لضمان وصول المعونة إلى المحتاجين في الوقت المناسب وبطريقة مرضية. ولا يمكن أن تعمل لأغراض متعارضة. ونأمل أن تبذل الأمم المتحدة والحكومة الإثيوبية جهودا هادفة لحل جميع المسائل بسرعة بما يخدم مصلحة السكان المتضررين. وينبغي لنا أن نتجنب تسييس المسألة.

وقد أكدت الهند باستمرار على أهمية الثقة المتبادلة والمشاركة والحوار والمصالحة في معالجة جميع المسائل المتصلة بالنزاع الدائر في شمال إثيوبيا. وفي ذلك السياق، نرحب بتشكيل حكومة جديدة في إثيوبيا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بقيادة رئيس الوزراء أبي أحمد، وإعلانه عن إجراء حوار وطني شامل. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس ودعم دعوة الحكومة الإثيوبية لفتح قنوات اتصال لبناء الثقة فيما بينها. ونرحب أيضا بإعراب القادة الأفارقة، الذين حضروا مراسم أداء رئيس الوزراء أبي أحمد اليمين الدستورية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عن تأييدهم للحكومة الإثيوبية. ويجب أن يبدأ العمل على استعادة الحياة الطبيعية في حياة السكان في المناطق المتضررة. وتحقيقا لهذه الغاية، نكرر دعوتنا إلى إيجاد حل سياسي ودي يخدم مصالح جميع أفراد شعب إثيوبيا، بما يتماشى مع أحكام دستورها.

وفي الختام، فإن الاستقرار السياسي والاقتصادي في إثيوبيا له أهمية قصوى ليس بالنسبة للقرن الأفريقي فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للقارة الأفريقية بأسرها. ويتعين على المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي أن يدعما جميع الجهود الموجهة نحو المساعدة الإنسانية والتوصل إلى حل مبكر للنزاع. وتكرر الهند تأكيد التزامها القوي بوحدة إثيوبيا وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيدة ترا فونغ نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الثاقبة. وأرحب بالممثل الدائم لإثيوبيا في جلستنا اليوم.

وجميعا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في تيغراي، ولا سيما عواقبها وآثارها السلبية على الحياة اليومية لملايين البشر. وبما أن الاستجابة لهذه الاحتياجات الإنسانية في إثيوبيا هي المهمة

الأكثر إلحاحا التي تتطلب الدعم من المجتمع الدولي، فإننا نؤكد على الدور الحاسم لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والشركاء الدوليين الآخرين في ذلك الصدد.

ولذلك، نأسف للقرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة إثيوبيا بإعلان سبعة من موظفي الأمم المتحدة أشخاصا غير مرغوب فيهم. ويساورنا القلق من أن القرار سيؤثر على العمليات الإنسانية في البلد. وفي هذا السياق، ندعو إلى الحوار وبناء الثقة والتعاون فيما بين حكومة إثيوبيا والأمم المتحدة والأطراف الأخرى للتغلب على تلك الخلافات بغية استئناف إيصال المساعدات الإنسانية.

ونرحب بإحراز بعض التقدم في الأنشطة العملية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والشركاء الدوليون والإقليميون لصالح عشرات الآلاف من الإثيوبيين خلال الأشهر القليلة الماضية، بمن فيهم سكان تيغراي. وقد أنجز برنامج الأغذية العالمي مؤخرا الجولة الأولى من توزيع الأغذية على السكان في منطقتي عفار وأمهرة.

ومع ذلك، فإننا نفهم أن الوصول إلى المساعدات الإنسانية وتوزيعها لا يزالان بعيدين عن تلبية الاحتياجات إلى المساعدة العاجلة في أجزاء كثيرة من تيغراي. بيد أن النزاع يؤدي إلى مسائل نظامية أخرى قد تسفر عن مزيد من التدهور. وكما قال وكيل الأمين العام مارتن غريفيث، هناك ٥,٢ ملايين شخص بحاجة إلى المعونة الغذائية، بمن فيهم ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظروف شبيهة بالمجاعة.

وفي مواجهة هذه المخاطر، ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لمنع حدوث مجاعة. ومن الهام كفالة إيصال المساعدات الإنسانية في منطقة تيغراي والمناطق المتاخمة لها وإمكانية الوصول لهما بصورة آمنة وفعالة وناجعة.

ونشارك أيضا المجتمع الدولي شواغله، بما في ذلك الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام، إزاء المستويات المقلقة للعنف والقتل ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في المجال الإنساني، فضلا عن تدمير البنية التحتية التي لا غنى عنها للسكان المدنين في تيغراي. وأعمال العنف هذه غير مقبولة وتتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وندعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، والنهوض بالمسؤوليات بموجب القانون الدولي الإنساني، وضمان حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وتنبع الأزمة في تيغراي من أسباب سياسية وتاريخية وعرقية معقدة. وتتطلب تلك الخلفية من الأطراف المعنية أن تنخرط في الحوار والمصالحة بدلا من زيادة الكراهية، مما يهيئ الظروف المواتية لبدء حوار سياسي تقوده إثيوبيا.

لقد حان الوقت للتوصل إلى حل توفيقي نحو حل شامل، من أجل الاستقرار والتنمية المستدامين في إثيوبيا، على أساس المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وندعو السلطات الإثيوبية وجميع الأطراف المعنية الأخرى إلى إعطاء الأولوية القصوى لمصالح شعوبها. وخلال هذه العملية، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، مع الاحترام الكامل لاستقلال إثيوبيا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

إن للنزاع والحالة في تيغراي بعض الآثار على المنطقة تتطلب من الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس. وفي هذا الصدد، نؤيد المشاركة البناءة للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية من أجل تحقيق السلام والأمن والمصالحة الوطنية والوحدة الوطنية والتنمية في إثيوبيا.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي الأمين العام على إحاطته. ونرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لإثيوبيا بيننا.

ونلاحظ بقلق ادعاءات الحكومة الإثيوبية التي أدت إلى طرد موظفي الأمم المتحدة. واستمعنا أيضا إلى موقف الأمين العام الواضح والشامل جدا.

وقبل تناول الحجج التي قدمها الجانبان، فإن أول ما يمكن ملاحظته هو أن قرار الحكومة الإثيوبية له تأثير مباشر على العمل

الإنساني على أرض الواقع. إننا على بعد شهر من مرور هام من النزاع الذي أسفر بالفعل عن مقتل الآلاف وتشريد ملايين الأشخاص، بالإضافة إلى أكثر من ٥ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الغذائية. ويمكن أن يعني عمل وكالات المنظمة وصناديقها وبرامجها الفرق بين الحياة والموت بالنسبة لآلاف الأشخاص.

وبالإضافة إلى العوائق التي تعترض العمل الإنساني، يساورنا القلق إزاء الأثر الذي قد يحدثه طرد أحد موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على التحقيق المشترك الذي يجري مع اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في الموعد النهائي المقرر لتقديم التقرير النهائي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا تزال المكسيك ملتزمة التزاما راسخا تجاه الأمم المتحدة، وهي مقتنعة بأن عملياتها الإنسانية تسترشد في جميع الأوقات بمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التسييس والاستقلال المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ لعام ١٩٩١، الذي يظل الإطار الذي يحدد الشروط التي يمكن بموجبها تقديم المساعدة الإنسانية.

غير أنه عندما توافق دولة أو طرف في نزاع ما على تقديم مساعدة إنسانية معينة وتقبل بذلك، لا يمكن أن تخضع هذه المساعدة لقرارات تقديرية. وعلى أساس تلك الموافقة، يجب على الأطراف المعنية أن تسمح بوصول المساعدة الإنسانية غير المقيد وأن تيسر ذلك. وينبغي ألا ننسى أن حماية السكان المدنيين هي التي تتعرض للخطر.

وخلصت محكمة العدل الدولية، في حكمها الشهير في قضية نيكاراغوا الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦، إلى أن تقديم مساعدة إنسانية خالصة في بلد آخر لا يمكن اعتباره تدخلا لا مبرر له أو مخالفا للقانون الدولي بأي شكل من الأشكال ما دام يمتثل لمبادئ الصليب الأحمر، وفي جملة أمور، يتم توفير تلك المساعدة دون تمييز.

وتجدر الإشارة إلى أن وكالات الأمم المتحدة ومسؤوليها يتمتعون، لدى اضطلاعهم بتلك الواجبات الإنسانية، بالحصانات بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، وإثيوبيا دولة طرف فيها، وذلك على وجه التحديد حتى يتمكن هؤلاء المسؤولون من أداء عملهم دون انقطاع ولصالح من هم في أمس الحاجة إليها.

ولذلك، فإننا نؤكد أن أي اتهام للمنظمة أو موظفيها، بموجب الاتفاقية التي ذكرتها، يجب أن تدعمه وقائع ملموسة وأن تعقبه مشاورات مع المنظمة، فضلا عن تحقيق يحترم الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك، في جملة أمور، افتراض البراءة، وهو مبدأ عام من مبادئ القانون.

إن وصول المساعدات الإنسانية إلى تيغراي ضرورة لملايين الناس، ويجب عدم تسييس تقديم المساعدة الإنسانية. ولهذا السبب ندعو جميع الأطراف في إثيوبيا إلى كفالة التدفق غير المقيد للأغذية والأدوية والوقود والسلع الأخرى اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ونؤيد الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وانسحاب الجهات الفاعلة خارج تيغراي والمناطق المجاورة لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في ظروف بائسة. لقد حان الوقت لوضع حد لمعاناة الملايين من الناس. ونؤيد أيضا الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل للنزاع، وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا خاصا بأي تقدم في الوساطة، سواء من جانب الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بالقرن الأفريقي المعين حديثا أو من جانب أي جهة فاعلة أخرى.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نحن ممتنون للأمين العام أنطونيو غوتيريش على المعلومات التي قدمها بشأن التطورات في إثيوبيا. ونرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، السيد تاي أتكسيلاسي آمدي، في جلسة اليوم.

بداية، نود أن نهنئ جميع الإثيوبيين على تشكيل حكومة جديدة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. إن اختتام العملية الانتخابية يؤكد أن القوى السياسية الإثيوبية مستعدة للحوار بغية إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه سكان البلد بأسره، وتنمية الدولة وتعزيز السلام والرفاه.

وسيواصل الاتحاد الروسي دعم السلامة الإقليمية لإثيوبيا الصديقة وسيادتها واستقلالها.

وما زلنا نتابع عن كثب تطور الحالة العسكرية والسياسية في شمال البلد. وما زلنا نعتقد أن ملف تيغراي شأن إثيوبي داخلي وأن القدرة الوطنية في مجال المصالحة لم تستنفد. ونعتقد أيضا أن من سلطة أديس أبابا أن تحل مشاكلها بدعم من المجتمع الدولي، وفي المقام الأول، ممثلي المنطقة. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بالقرن الأفريقي، السيد أولوسيغون أوباسانجو، الذي عين مؤخرا، لإيجاد حل. ونعلم أنه تسلم مسؤولياته بالفعل وأقام اتصالات أولية مع العاصمة الإثيوبية. ونتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة من هذا العمل.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن التصعيد المتعمد للخطاب الدولي فيما يتعلق بالحالة في شمال البلد والتسييس المتصاعد للملف الإنساني لا يؤدي إلا إلى إعاقة جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الأفريقية. وإذ نضع في الاعتبار خطورة النزاع والسياق التاريخي المعقد، لن تكون هذه عملية سريعة. والواقع أن الجهود المنسقة والعمل الدبلوماسي الدؤوب، بما في ذلك من خلال القنوات الثنائية، هي وحدها التي يمكن أن تؤتي ثمارها. ونحن على يقين من أن الضغوط تمارس من خلال مجلس الأمن، والتهديد باعتماد قرارات، وفرض جزاءات انفرادية غير قانونية، وإثارة جو مسموم في وسائط الإعلام، تؤدي إلى نتائج عكسية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في شمال إثيوبيا، فإننا نشاطر تماما الشواغل المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية المتزايدة هناك. والمنطقة، التي كانت تعاني من انعدام الأمن الغذائي حتى قبل الأزمة، في حالة يرثى لها حاليا. إن العنف المستمر في تيغراي وفي منطقتي أمهرة وعفار المجاورتين يزيد بشدة من تفاقم الحالة على نطاق أوسع ويثير تدفقات جديدة من المشردين داخليا واللاجئين.

وهناك أيضا مشاكل محددة تتطلب استجابة عاجلة، والتي، كما نعتقد، يمكن بل ويجب حلها فورا. في المقام الأول، نشير إلى الحالة المحيطة بشاحنات برنامج الأغذية العالمي التي تقطعت بها السبل في تيغراي. ونعتقد أنه من غير المقبول منع مركبات النقل الخاصة بالمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ناهيك عن استخدامها لأغراض أخرى.

لقد قلنا في مناسبات عديدة في مجلس الأمن وفي محافل أخرى إن وسائط الإعلام التي تركز حصرا على الحالة الإنسانية في تيغراي تؤدي إلى تسييس هذه المسألة وتثير المزيد من الانقسامات داخل المجتمع الإثيوبي. ولا يسعنا أن نقلل من شأن المصاعب التي يواجهها السكان في منطقتي عفار وأمهرة المتضررين جراء النزاع والذين لا تقل معاناتهم عن معاناة سكان تيغراي، كما لا يمكننا تجاهل المشاكل في مناطق أخرى من البلد.

لقد دعمت روسيا دائما الجهود الإنسانية للأمم المتحدة. ونعرب عن امتناننا للعاملين في المجالين الإنساني والطبي الذين يقدمون، في ظروف صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان، مساعدة إنسانية عاجلة لجميع من يحتاجون إليها، في أقصى أركان الكوكب، بما في ذلك في إثيوبيا. ونساهم سنويا مساهمة مالية في أعمال مجموعة من البرامج والصناديق ذات الصلة. ونعتزم مواصلة هذه المساعدة ونعول على تجاربنا وعلى خبرات القطاع الإنساني للأمم المتحدة.

ونأسف للقرار الذي اتخذته أديس أبابا الأسبوع الماضي بطرد مسؤولي الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، فإن هذا التصرف لن يساعد على حل الأزمة الإنسانية الحادة في البلد. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى عدم تهويل ما حدث. ونعتقد أنه من خلال الحوار القائم على الاحترام المتبادل، ستتمكن أديس أبابا والأمانة العامة من إعادة الثقة وحل الخلاف الذي نشأ وديا، بما يخدم مصالح الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة.

وفي هذا الصدد، لا تزال هناك أسئلة كثيرة، لا سيما فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذت أو لم تتخذ لمنع حدوث تحول سلبي في الأحداث. وبناء على ذلك، من المهم بشكل خاص أن ننظر نظرة فاحصة فيما حدث ونتعلم من هذه الواقعة، حتى لا تقع حوادث مماثلة في المستقبل.

ونحن نصر، تماما كما نفعل في حالات أخرى في جميع أنحاء العالم، على أن تقدم المساعدة الإنسانية على نحو يتماشى تماما مع قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، فضلا عن القانون الدولي والتشريعات الوطنية. ويجب أن نذكر مرة أخرى الضرورة الملحة لإجراء حوار بناء وموثوق به والتعاون بشكل وثيق مع السلطات الإثيوبية ذات السيادة، التي تواصل تغطية النسبة الأكبر من جميع الاحتياجات الإنسانية في تيغراي وفي المناطق المجاورة.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد استعداد روسيا لمواصلة دعم تطبيع الحالة في إثيوبيا وفي القرن الأفريقي ككل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد آمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. سيدي الرئيس، أود أن أنقل إليكم أطيب تمنيات إثيوبيا في الاضطلاع بمسؤولياتكم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام.

لا أريد أن أخفي دهشتي إزاء عقد جلسة مجلس الأمن اليوم. ونرى أنه من غير المفهوم أن تناقش هذه الهيئة قرار دولة ذات سيادة، مارسته في نطاق القانون الدولي وصلاحياتها السيادية. هناك حالات عدة طردت فيها الحكومات موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من المبعوثين الدبلوماسيين لأسباب كثيرة منها ما أعلن ومنها ما لم يعلن. هل سبق للمجلس مطلقا أن عقد جلسة للطعن في قرار من هذا القبيل؟ بقدر ما أذكر، أعتقد أنه لم يفعل. وكنا نأمل حقا أن تكون لدى أعضاء المجلس البصيرة لترك هذه المسألة لحكومة إثيوبيا والأمم المتحدة.

في البداية، أود أن أسجل موقفنا بأن حكومة إثيوبيا ليست ملزمة قانوناً بتقديم مبررات أو تفسيرات لقراراتها.

ونحن ملزمون بالإشارة إلى القواعد الأساسية للأمم المتحدة وعملياتها الإنسانية. وينص قرار الجمعية العامة بشأن المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية على ما يلي:

"ينبغي احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية احتراماً كاملاً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة." (قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، المرفق، الفقرة ٣).

إن العنصر الأساسي لسيادة الدول يتعلق بحقها في تحديد من يدخل أراضيها أو يبقى فيها أو يخرج منها. وعندما نناشد الدعم من الأمم المتحدة أو غيرها من العاملين في المجال الإنساني، أو العمل معها، فإننا لا نتخلى عن ذلك الحق الأساسي.

ولذلك ستواصل الحكومة ممارسة حقها ومسؤوليتها اللازمين في رصد وتمحيص جميع العاملين في المجال الإنساني في إثيوبيا. وأي اقتراح بعكس ذلك غير مقبول. وفيما يتعلق بشرعية القرار، مع ترك التفاصيل جانباً، يمكن الاستشهاد بالأمم المتحدة نفسها لاحتجاجها بأن القرارات المتعلقة بالأشخاص غير المرغوب فيهم تنطبق على الأمم المتحدة أيضاً.

وعندما يتعلق الأمر بالتزامات موظفي الأمم المتحدة، فإن القواعد لا لبس فيها. وتنص الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من الميثاق على أن جميع الموظفين الذين تستخدمهم الأمم المتحدة يجب أن يتمتعوا "بأعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة". وفي سياق العمليات الإنسانية، تستتبع النزاهة التقيد بمبادئ الحياد وعدم التحيز والإنسانية والاستقلال. كما يتطلب ذلك احترام قوانين الدولة المضيفة وسلطة الشرطة فيها.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تحترم مدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة التي تنص على أمور منها ما يلي:

أولاً، لا يجوز لموظفي الأمم المتحدة التماس أو قبول أية تعليمات من أية حكومة أو من أية جهة أخرى خارجة عن المنظمة؛

ثانياً، لا يجوز للموظفين استخدام مناصبهم أو المعرفة التي يكتسبونها من خلال اضطلاعهم بمهامهم الرسمية لتحقيق كسب شخصي، مالي أو غيره، أو لتحقيق كسب شخصي لأي طرف ثالث بما في ذلك الأسرة والأصدقاء والمفضلون لديهم.

ثالثا، لا يجوز للموظفين إبلاغ أي حكومة أو كيان أو شخص أو أي مصدر آخر بأي معلومات يعرفونها بسبب منصبهم الرسمي.

وتلك المبادئ الأساسية، التي يؤدي موظفو الأمم المتحدة من أجل ضمانها يميناً رسمية ويقسمون بضميرهم، تعني أن موظفي الأمم المتحدة سيظلون محايدين في حال وجود الآراء المتعارضة والمصالح المتنافسة والضغوط السياسية وجميع أشكال الإغراء. وفي حال ممارسة الخداع والإكراه وطلب المصلحة المباشرة، فإن موظفي الأمم المتحدة سيحافظون على استقلالهم ولن يسترشدوا، في حال وجود اعتبارات قد تبدو كأساس معقول لاتخاذ القرارات، إلا بالإنسانية.

إن موظفي الأمم المتحدة الذين طردتهم إثيوبيا قد نحّوا جانباً قسمهم وقواعد السلوك المهني ومبادئ المساعدة الإنسانية. وأود أن أستشهد ببعض الأمثلة، التي اخترناها بعناية وحذر شديدين من ذلك العدد الكبير من التجاوزات.

وغني عن القول إن سوء سلوك قلة من الأفراد لا يُنبئ عن فريق الأمم المتحدة المحترف وذي الجدارة في إثيوبيا، أو في أي مكان آخر. بل إنه يشير إلى المعضلة الأخلاقية الخطيرة التي كانت قائمة في العملية الإنسانية في إثيوبيا على مدى الأشهر الـ ١١ الماضية. وقد نفذ هؤلاء الأفراد المؤامرة التي دبرتها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وأعضاؤها لخلق صورة عن خسائر هائلة تبرر ما يسمى بالتدخل الإنساني وتنقذ الجماعة الإجرامية. وباستخدام كلماتهم نفسها، فقد كانوا يتطلعون إلى خلق حالة شبيهة بحالة دارفور.

وفجأة وبين عشية وضحاها اختلقوا مليون ضحية لكارثة صحية. وفي حين أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في البلد بأن ٢,٨ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة صحية طارئة، فقد اضطر المكتب الرئيسي لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى الإبلاغ عن ٣,٨ ملايين شخص، وذلك لا لشيء إلا لأن هذا المستوى من تضخيم البؤس ضروري لرفع الأزمة إلى المستوى ٣.

وقد صنفوا الحالة في تيغراي عند المستوى ٥ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي استناداً إلى بيانات جمعها موظف واحد تابع لمنظمة الأغذية والزراعة في منطقة يبلغ عدد سكانها ٦ ملايين نسمة، وفسرها موظفان من موظفي الأمم المتحدة كانا إثيوبيين مقرهما في روما ومؤيدين علنيين للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وقد ساعدوا في تلفيق الادعاءات الكاذبة المقدمة إلى مجلس الأمن بوصفها كتاباً أبيض.

وتضمن الكتاب الأبيض ادعاءات لا أساس لها، بما في ذلك استخدام الجوع كسلاح، وادعى الحاجة إلى تطبيق القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). وقد دفعوا الرئيس السابق لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إبلاغ المجلس بأن ١٥٢ إثيوبياً لقوا حتفهم بسبب نقص الأغذية، في حين أن مثل هذا الحادث لم يقع قط. لقد اختلقوا بيانات وذهبوا إلى حد تضليل هذه الهيئة للأمن العالمي. وقبل نحو أسبوعين، أفادوا بأن ١٢ شخصاً ماتوا جوعاً في مخيم للمشردين داخلياً، في حين أن المنظمة التي تدير مخيم المشردين داخلياً – وهي نفسها منظمة دولية – صرحت علنا أن الادعاءات كاذبة ببساطة.

وناشدوا وكالات الأمم المتحدة إجراء تحقيقات خارج نطاق ولايتها للوفاء بتعليمات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بإيجاد أدلة مطابقة للادعاءات الكاذبة التي نشرت في وسائط الإعلام والإثبات المفترض لقضية معروضة على المحكمة الجنائية الدولية.

ولم يظهروا حتى الرحمة لضحايا العنف الجنساني. أولاً، لقد دعوا رجالاً مسلحين وميلشيات تابعة للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إلى المنازل الآمنة، في انتهاك لبروتوكولات حماية المنازل الآمنة لضحايا العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، كشفوا عن المنزل الآمن أمام وسائل الإعلام الدولية ودعوا المحاورين والمحققين إلى منازل آمنة لتخويف الضحايا والحصول على شهادات. يحدث ذلك في مدينة أطلق فيها سراح ما يقرب من ٠٠٠ ١٣ محتجز ومسجون مع مطلق الإفلات من العقاب ويجوب شوارعها آلاف الشباب المسلحين، ما يثير بالفعل رعب السكان.

وقد سجّل هؤلاء الأفراد اجتماعاً لموظفي الأمم المتحدة وقدموا نسخة منه إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي لتزويدها بمواد يمكن أن تستخدمها لدعم ادعاءاتها الكاذبة. وقد احتفل هؤلاء الأفراد علناً وجعلوا موظفي الأمم المتحدة الآخرين يهتفون لما يسمى انتصار

الجبهة المزعوم وانسحاب قوات الدفاع الوطني من تيغراي. وقاموا بنشاط علني دعماً للجبهة – وهي جماعة محظورة على أنها إرهابية – وأدلوا ببيانات سياسية للتحريض على العنف ولإلهاب ضمير الجمهور الإثيوبي. وساعدوا في تسريب الأغذية والأدوية ومعدات الاتصال وجميع الإمدادات والمعدات الأساسية الأخرى ونقلها إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي.

وقبل طردهم مباشرة، كانوا يسهلون ترحيل مجموعات من المهاجرين الإثيوبيين المنفصلين عنصرياً من المملكة العربية السعودية وإعادة توطينهم في بلدان ثالثة في أفريقيا للتدريب والإعداد قبل الانضمام إلى الجبهة في القتال.

وفي الواقع، أنشئت عملية موازية للأمم المتحدة أدت إلى تهميش المكتب القطري للأمم المتحدة تماماً. وبصرف النظر عن المصالح الأنانية للأفراد، لدينا أدلة على أن المسعى بأكمله قد نشأ عن دافع أعلى وأكثر تطوراً بهدف تقويض الدولة الإثيوبية وإنقاذ الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وإثيوبيا مستاءة بشدة من تلك التجربة.

فلم يكن الطرد هو مسار عملنا الرئيسي. وقد شرحنا شواغلنا لمسؤولي الأمم المتحدة في مناسبات متعددة. وفي ٨ تموز/يوليه، كتب نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إثيوبيا رسالة إلى الأمانة العامة يشرح فيها بتفصيل كبير سوء سلوك موظفي الأمم المتحدة الذي يتطلب اتخاذ تدابير تصحيحية. واستدعينا أيضاً بعض هؤلاء الأفراد وحذرناهم بأن يوقفوا سوء سلوكهم. ومع ذلك، استمرت التجاوزات بلا هوادة.

ونعتقد أن هؤلاء الأفراد القلائل يقوضون وكالات الأمم المتحدة وأدوارها المشرفة. ونطلب إلى الأمم المتحدة في هذا الصدد، أولاً وقبل كل شيء، أن تنشر موظفين جدداً مطلعين على مدونة قواعد السلوك المهنية الخاصة بهم وسيلتزمون بها. والغالبية العظمى من موظفي الأمم المتحدة تفي بهذا الشرط وستنأى بنفسها عن العمالة السياسية. وحكومة إثيوبيا على استعداد للمساعدة في الانتشار السريع للبدلاء.

والأهم من ذلك، نطلب من الأمم المتحدة أن تستعرض جميع التقارير والبيانات والتقييمات التي صدرت فيما يتعلق بالحالة في إثيوبيا في العام الماضي. فيجب التحقق من التقارير والبيانات والمعلومات التي تتضمنها. هذه المراجعة ضرورية لنا من أجل بناء الثقة والحفاظ عليها والنهوض بالتعاون المثالي بين الحكومة الإثيوبية والأمم المتحدة.

لقد ظلت الأمم المتحدة لسنوات عديدة شريكا لا يقدر بثمن لإثيوبيا في التنمية والشؤون الإنسانية. وأود أن أؤكد على القيمة الكبيرة التي نوليها لدعم المنظمة خلال هذا الوقت العصيب. ونعتقد أيضا أن غالبية موظفي الأمم المتحدة الذين نتشرف بالعمل معهم لديهم النزاهة واللياقة المطلوبتين.

أود أن أؤكد للمجلس أن الحكومة الإثيوبية الجديدة، التي أُنشئت بالإرادة الشعبية لأبناء أثيوبيا وبتفويض منهم لتحقيق السلام والازدهار، على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل التصدي للتحديات التي طال أمدها وللتحديات الراهنة. ونحن نقدر ونرحب بالمبادرات التي قدمها قادة منطقتنا والاتحاد الأفريقي وبدعم الأمين العام أنطونيو غوتيريش من أجل استدامة السلام والاستقرار في إثيوبيا. ونؤكد للمجلس أننا سنسهل طلبات الحصول على التأشيرة.

فلا ينبغي لأحد أن يشك في تقاليد الضيافة الإثيوبية. إن ما نطلبه هو الاحترام والكرامة والنزاهة والمناقشة المفتوحة والصريحة. وكما فعلنا في الماضي، سنمد يدنا دائما إلى جميع الذين يعاملوننا بكرامة ومساواة. هذه هي قصة الحياة الإثيوبية منذ زمن عصبة الأمم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة مرة أخرى للأمين العام.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): إذا كان هناك أي شيء كنت أعتز به خلال هذه الفترة بأكملها فهو الحفاظ على علاقة فعالة وعملية للغاية مع حكومة إثيوبيا ورئيس وزرائها – لدرجة أنني تعرضت لانتقادات كثيرة في وسائط الإعلام العالمية تتهمني بالتحيز للحكومة الإثيوبية. ولذلك أود أن أسأل ممثل إثيوبيا بروح اليسر التام عما إذا كانت الحكومة الإثيوبية قد قدمت أي وثيقة مكتوبة إلى أي كيان تابع للأمم المتحدة بشأن أي من موظفي الأمم المتحدة الثمانية الذين طُردوا؟ وأود أن أتلقى نسخة من تلك الوثيقة، لأن لا علم لي بأي منها. سيكون من

المفيد جدا بالنسبة لي أن أحدد ما إذا كان قد تم تقديم وثائق إلى الأمم المتحدة دون علمي. وسيتعين علي عندئذ أن أحقق فيما حدث داخل منظمتنا.

ولذلك أطلب من ممثل إثيوبيا أن يزودني بنسخة من أي وثائق مكتوبة من حكومة إثيوبيا عن أي واحد من الثمانية الذين طردتهم إثيوبيا. وفي هذا الصدد، أذكر بأنني أخبرت رئيس الوزراء مرتين بأنه إذا كانت هناك شواغل بشأن عدم نزاهة موظفي الأمم المتحدة فعليه أن يبلغني بهذه الحالات حتى أتمكن من التحقيق فيها. طلبت ذلك من رئيس الوزراء مرتين. ولم أتسلم حتى الآن أي رد على هذا الطلب.

ولذلك فالمسألة بالنسبة لنا بسيطة جدا. إننا نعتقد أن ليس لإثيوبيا الحق في طرد موظفي الأمم المتحدة الثمانية. ونعتقد أن إثيوبيا تنتهك القانون الدولي عند القيام بذلك، ونحن على استعداد للتعاون مع حكومة إثيوبيا بشأن أي حالة تشعر فيها بأن أي موظف في الأمم المتحدة لا يتصرف بنزاهة واستقلالية كاملتين بموجب القانون الإنساني ووفقا للمبادئ الراسخة للعمل الإنساني.

وأقول لممثل إثيوبيا إننا نريد التعاون مع حكومة إثيوبيا لأن لدينا جدول أعمال واحدا فقط في إثيوبيا، وأن جدول الأعمال هذا هو شعب إثيوبيا – أي أبناء تيغراي وأمهرة وعفر والصوماليون. إن شعب إثيوبيا يعاني. وليس لدينا أي اهتمام آخر سوى المساعدة في وقف تلك المعاناة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلب ممثل إثيوبيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أسمع الأمين العام بكل وضوح. إنني أفهم وأقدر تماما الدعم الذي قدمه لشعبنا ولحكومة بلدي أيضا. نحن نعرف حقيقة مشاعره لقد تناول المسألة المتعلقة بنا بصراحة ووضوح، ونحن نحترم ذلك احتراما كبيرا. فيما يتعلق بالأسئلة، سأتواصل بالتأكيد مع السلطات المختصة، وسنفعل ذلك بطبيعة الحال على وجه السرعة. وكما أوضحت في بياني السابق، فإن هذه مسألة يتعين التعامل معها داخل إثيوبيا والأمم المتحدة. وأيا كانت الوثائق المتاحة فسوف يتم تقديمها إلى مكتب الأمين العام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.